الأنباء
الاحد 9 يونيو 2013

المحتالون يبيعون البيانات الشخصية لعصابات أكثر تخصصاً وانتشاراً دولياً

الطباخ: «النصابون الرومانسيون» يتسترون خلف أسماء وهمية لجهات حكومية

ذكر مدير عام الإدارة العامة للمباحث الجنائية بالإنابة العميد محمود الطباخ أن كثرة عمليات النصب والاحتيال المالي عبر شبكات الانترنت تقتضي من الجميع أفرادا ومؤسسات أن يكونوا على وعي بالطرق والإجراءات الوقائية التي تمنع السقوط في فخ النصابين والمحتالين الذين يتخذون من المواقع المختلفة على شبكة الانترنت وسائل سريعة للإيقاع بالضحايا، وما يشكله ذلك من أضرار للأمن الاقتصادي والحفاظ على أموال الأفراد.

وأضاف محذرا بقوله: إنه في الوقت الذي توجه فيه أجهزة الأمن جهودها للتعامل مع الأوضاع الأمنية والمرورية للحد من الجرائم والحوادث والمخالفات لكي تبرز جرائم النصب والاحتيال الالكتروني عبر شبكات الانترنت والتي أخذت منحنى خطيرا يؤثر تأثيرا سلبيا على الأوضاع الاقتصادية للحكومات والهيئات والمؤسسات والشركات والأفراد وهو الأمر الذي يحمل أجهزة الأمن في شتى أرجاء العالم عبئا كبيرا ومسؤوليات مضاعفة، الأمر الذي يتطلب سن التشريعات والقوانين وتغليظ العقوبات والسعي الدائم لتطوير الأساليب واستخدام أحدث تقنيات المعلومات وتكثيف دورات التدريب وإعداد وتأمين فرق من رجال الأمن القادرين على التعامل مع هذه الجرائم ومنح مجال الزيارات والجولات الاستطلاعية للدول المتقدمة في مجال التعامل مع جرائم الذهب والاحتيال وتكنولوجيا المعلومات والشبكات والأنظمة الالكترونية حتى يصبح لدينا متخصصون بنفس الكفاءة والقدرة للتغلب على الأساليب الملتوية التي تتبع في عمليات النصب والاحتيال، وذلك للحد من هذه الجرائم المستحدثة والتي توقع سنويا ملايين الضحايا ومليارات الدولارات لصعوبة التعامل معها نتيجة للتطور المذهل في استخدامات الانترنت واستغلالها من قبل بعض الأشخاص الذين تحولوا إلى شبكات عصابات دولية متخصصة في الإيقاع بالضحايا والتأثير النفسي عليهم وإيهامهم بالثراء السريع واللجوء إلى الحيل والألاعيب

العميد محمود الطباخ

استغلال البعض لمواقع التواصل الاجتماعي من أدوات النصب والاحتيال للإيقاع بالضحايا

لا بد من تضافر جميع جهود أفراد وهيئات ومؤسسات المجتمع لمكافحة جرائم النصب والاحتيال

وأشار العميد الطباخ الى أن الاحتيال أو النصب عبر الانترنت أو ما يطلق عليه الاحتيال الرومانسي أو الاصطياد الالكتروني وغيرها من مسميات ظهرت عند الثمانينيات عندما بدأ النصابون والمحتالون بإرسال رسائل إلى الناس في مختلف أنحاء العالم باستخدام البريد الالكتروني للاستثمار في قطاع النفط للحصول عن صفقات العمر، وهو ما يسمى بالنصب الرسمي والذي تحول سريعا إلى شبكات دولية تنتشر حول العالم.

وأضاف أن النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود على وعي وإدراك بأبعاد الجرائم الالكترونية وخطورتها على الأمن الاجتماعي والاقتصادي واستحدث لذلك ضمن الهيكل التنظيمي لاختصاصات الإدارة العامة للمباحث الجنائية إدارة مكافحة الجرائم الالكترونية، والتي تتعامل مع قضايا النصب والاحتيال وطرق ووسائل النصب والاحتيال الحديثة والمعروفة بالجرائم الالكترونية خاصة تلك التي تتم عبر شبكة الانترنت والتي من أهمها:

● النصب والاحتيال عن طريق إرسال رسائل الكترونية من خلال شبكة الانترنت بأسماء جهات رسمية بغرض استدراج الأشخاص واستغلال بياناتهم الشخصية والمصرفية.

● استدراج الأشخاص للمواقع المشبوهة وإيهامهم بتحميل برامج فعليه هي في الحقيقة برامج اختراق وتجسس تهدف إلى سرقة البيانات الشخصية والملفات من أجهزة الكمبيوتر المخترق.

● استهداف قراصنة الانترنت للشركات التجارية والتي غالبا ما تبتعد عن تأمين الأجهزة المستخدمة بالشكل الصحيح وبالتالي خداع أطراف المعاملات التجارية والتلاعب في البيانات المصرفية.

● انتشار ملحوظ في استخدام الحسابات الوهمية على شبكة الانترنت وخصوصا من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، حيث غالبا ما يستخدم الجناة أسماء وصورا خاصة لفتيات ويقومون عن طريقها باستدراج فئات الشباب وتصويرهم بأوضاع مخلة ومن ثم ابتزازهم بمبالغ مالية وغالبا ما يستخدم الجناة صور فتيات من جنسية عربية.

● خداع الأشخاص من خلال بعض الصور الموجودة لأشخاص معروفين على مواقع التواصل الاجتماعي المعروفة وإنشاء صفحات وهمية بأسماء هؤلاء الأشخاص على المواقع الأخرى والأقل انتشارا.

● انتشار ملفات تجسس تقوم بإغلاق التحكم بأجهزة الحاسب الآلي وعرض رسائل وهمية مستخدما شعار وزارة الداخلية على سبيل المثال تفيد بأن مستخدم الجهاز قد قام بالدخول على مواقع مخالفة للقوانين، وعليه تم إغلاق جهازه لحين دفع مبلغ من المال كمخالفة للفعل المرتكب، إلا انه وفي الواقع فإن وزارة الداخلية لم تتخذ أيا من هذه الإجراءات، وإنما يقع الأشخاص ضحية لاحد برامج القرصنة والتي تم إنشاؤها بغرض إيهام الناس وسرقة بياناتهم الشخصية البنكية.

وتطرق العميد الطباخ إلى أهم أنواع جرائم النصب والاحتيال التي تتم عبر اليانصيب والمسابقات على الجوائز والتسوق عبر الانترنت والتبرع لفعل الخير لدعم القضايا الإنسانية وضحايا الحروب والأوبئة والمجاعات أو الابتزاز أو النصب بالدولارات الزرقاء وانتشار جرائم النصب العقاري وبيع الأعضاء وتجارة الجنس والدخول في المشاريع الوهمية والتي يقع ضحيتها العشرات في العالم العربي على وجه الخصوص.

وأكد العميد الطباخ أن التأثيرات النفسية على الضحايا تعد من أهم التي تبثها وتعرضها إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي وإدارة الإعلام الأمني بالتعاون مع إدارة الجرائم الالكترونية والتي تنير لهم الطريق وتفتح لهم آفاق المعرفة في تجنب عمليات النصب والاحتيال وان ينتبهوا إلى الأساليب المتطورة الابهار التي ينخدع بها الكثيرون ولكن بالوعي نحمي أنفسنا من الكثير من الجرائم الالكترونية.. وألا ننخدع بعروض الجوائز والوعود المغرية بعد اختراق الحسابات الشخصية وفك رموز الحسابات السرية والسطو على الوثائق والمستندات والبيانات الشخصية وللأسف يكون المواطن والمقيم الضحية وتحميله مسؤولية الدور الأساسي في الوقوع فريسة سهلة في يد النصابين والمحتالين.

وأشار العميد الطباخ الى أن جرائم النصب والاحتيال الالكتروني باتت تتطلب تعاونا دوليا وإقليميا ومواجهة عالمية لتعزيز التعاون والتنسيق المشترك للحد من تداعيات جرائم النصب والاحتيال وتكثيف حملات التوعية وان تتحمل الهيئات والمؤسسات الاقتصادية والمالية والتجارية والالكترونية مسؤولياتها ودورها التوعوي والوقائي للتحذير من خطورة الدخول غير المسؤول للمواقع المشبوهة أو التعامل الالكتروني مع شركات وأشخاص مجهولي الهوية، وان يدرك كل من يستخدم الحاسوب أو الهاتف الذكي أن التعامل مع الأنشطة والمعاملات المالية والتجارية من بيع وشراء تتطلب الثقافة والوعي والإلمام الكافي باستخدام هذه المواقع قبل الوقوع في حبائل النصابين والمحتالين من داخل وخارج البلاد.

وأشار العميد الطباخ الى عدم وجود قانون متخصص للجرائم الالكترونية والذي أصبح إقراره أمرا واجبا وضرورة حتمية تقتضيها المصالح العليا للحفاظ على أمن الاقتصاد الوطني كافة خاصة ونحن مقدمون على جعل الكويت مركزا ماليا تجاريا واقتصاديا عالميا ومثل هذه الجرائم تستوجب وجود تشريع وقوانين تحمي مصالح الهيئات والمؤسسات والأفراد من جرائم النصب والاحتيال الالكتروني، ومع ذلك فنحن نتعامل حاليا وفقا لقانون الجزاء الذي يحرم عمليات النصب والاحتيال والتدليس التقليدية وغيرها من الجرائم الواقعة على المال ولكنها ليست كافية بالقدر الذي يحكم السيطرة وحصار الأمن الالكتروني الفاعل الذي يجعل النصابين والمحتالين يفكرون مرات ومرات قبل التحايل لسرقة أموال الآخرين خاصة ان إدارة الجرائم الالكترونية استطاعت تحقيق انجازات في مجالات الكشف عن عمليات النصب والاحتيال والابتزاز على الرغم من حداثة نشأتها ومع المزيد من الوقت والإمكانيات ستحقق فاعلية هذا الجهاز الأمني الواعد.

العقيد الحشاش: خطة أمنية للتعامل مع إجازة الصيف وموسم الإجازات والسفر

أوضح مدير إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي ومدير إدارة الإعلام الأمني بالإنابة العقيد عادل الحشاش أن وزارة الداخلية قد اتخذت جميع الترتيبات الأمنية للتعامل مع إجازة الصيف وموسم العطلات والاجازات للسياحة والسفر والتي تتطلب توزيع الحراسات للدوريات الأمنية الثابتة والمتحركة وربطها مع غرفة العمليات لتلقي البلاغات والشكاوى إلى جانب التعاون مع أجهزة الأمن الأخرى في الإدارة العامة لشرطة النجدة والإدارة العامة للمباحث الجنائية لرصد ومتابعة الأوضاع الأمنية في مختلف مناطق المحافظات لملاحقة وضبط المتهمين على ذمة قضايا والمشتبه بهم، إلى جانب توفير الحماية الأمنية اللازمة للمنازل والمجمعات السكنية والتجارية والأسواق وغيرها للحيلولة دون تعرضها للسرقة في غياب أصحابها أثناء السفر، إلى جانب الحفاظ على الآداب العامة ومنع المعاكسات والتحرش بالعائلات والأسر في الأسواق والشواطئ.

وأضاف العقيد الحشاش أن تعزيزات أمنية من خلال مخافر الشرطة على أتم الاستعداد لتلقي إخطارات الاخوة المواطنين والمقيمين بالسفر للخارج لتعزيز الحراسات الأمنية على المنازل والمنشآت والمرافق، كما أن على الإخوة المواطنين والمقيمين الإبلاغ عن نيتهم للسفر إلى أهلهم وجيرانهم حتى نتعاون جميعا في حماية مساكنهم وممتلكاتهم طوال فترة سفرهم وغيابهم في الخارج وحتى عودتهم سالمين.

إرشادات عامة للمسافرين

وأشار العقيد الحشاش الى أن من الضروري عدم ترك الأموال والمجوهرات وغيرها من المقتنيات الشخصية كالمستندات الشخصية والأوراق المهمة في المنزل عند سفرهم حتى لا ندع المجال أمام من تسول له نفسه الإقدام على سرقتها والعبث بمحتوياتها، بالإضافة لتعاون المواطن والمقيم في فصل التيار الكهربائي والماء والغاز وإغلاق المنافذ والأبواب الرئيسية والداخلية كإجراء احترازي لعدم دخول أشخاص مجهولين وسرقة المحتويات.

كما أشار العقيد عادل الحشاش بقوله إن وزارة الداخلية أعدت برامج إعلامية لتوعية وإرشاد المواطنين والمقيمين بالوسائل والتدابير الوقائية والاحترازية الواجب اتباعها حرصا من الوزارة على أمن وسلامة وحماية الممتلكات والمقتنيات الشخصية.

الآداب العامة

وذكر العقيد الحشاش أن برامج ورسائل التوعية والإرشاد تتناول مختلف الجوانب الأمنية والمرورية الواجب اتباعها ومراعاتها والالتزام بها قانونيا وسلوكيا من خلال الابتعاد عن السلوكيات المنحرفة وممارسة القواعد والآداب العامة للحد من الظواهر التي تطفو على السطح في موسم الصيف والتي تتطلب قدرا من تحمل المسؤولية المجتمعية والانتباه من مغبة ارتكاب المخالفات والجرائم التي يعاقب عليها القانون وخاصة بين الشباب والأطفال صغار السن والعمل على إيجاد متنفس لهم وشغل أوقات فراغهم بعيدا عن رفقاء السوء.

خطة إعلامية

وأضاف العقيد الحشاش من جانبه إلى الخطة الإعلامية التي تتركز على مجموعة من الأهداف والمحاور والبرامج والأنشطة التي يتم تنفيذها عبر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية إلى جانب مطبوعات التوعية وبث رسائل قصيرة عبر الهاتف النقال للتنبيه والتركيز والتحذير من مخالفة القوانين الأمنية والمرورية إلى جانب الخدمات كالهجرة والجوازات وأمن المطار ومراكز الخدمة والمرور والمنافذ البرية والبحرية والجوية للمسافرين وخفر السواحل والدفاع المدني وغيرها من أجهزة الأمن العديدة والتي استعدت للتعامل مع ظروف ومتطلبات العمل الأمني والمروري في مثل هذه الأوقات والمناسبات.

أمن المسافر

وأضاف العقيد الحشاش أن حملات التوعية بالصيف ستنطلق إلى العديد من الموضوعات والقضايا الاجتماعية والسلوكيات غير السوية التي يرتكبها البعض وتشخيص الأسباب والبحث عن طرق العلاج ووضع الحلول للحد والقضاء على تلك المخالفات والسلوكيات وغيرها من الظواهر السلبية التي تنغص على الجميع متعة الاستمتاع بهذه العطلة والتي من أهمها المعاكسات للأسر والعائلات في الحدائق والمتنزهات وعلى الشواطئ والأسواق والمجمعات التجارية وغيرها من الأماكن العامة، كذلك الاستعداد المسبق باتخاذ الإجراءات اللازمة عند السفر بالتأكد من صلاحية جوازات السفر للمسافر والمرافق وخاصة الخدم والحاجة إلى الحصول على التأشيرات اللازمة إلى جانب وسائل وتدابير السفر بالسيارات عبر البر أو البحر وإجراءات الدفاتر التربيتيك لضمان العبور الآمن والاستعداد بصيانة السيارات وشروط الأمن والمتانة والتأكد من أخذ قطع الغيار الإضافية خاصة الإطارات والكوابح والإضاءة وغيرها والاحتفاظ بطفاية الحريق وأحزمة الأمان وصندوق الإسعافات الأولية وما إلى ذلك من مستلزمات ضرورية كالماء والمواد الغذائية ممتدة الصلاحية.

أمن المساكن

وأشار العقيد الحشاش إلى الجوانب الأخرى لحملة التوعية بالصيف والتي من أهمها الجانب الأمني المتعلق بأمن المسكن أثناء السفر للخارج والحرص من جانب المواطن والمقيم على تأمين مسكنه واتخاذ الوسائل والتدابير اللازمة ضد السرقة والحرائق والحفاظ على أمنه وسلامته في الخارج سواء كان مسافرا بالجو أو البر أو البحر والاستعداد المبكر بالتأكد من صلاحية جوازات السفر للأسرة والمرافقين من الخدم والحصول على التأشيرات اللازمة واستخدام الڤيزا كارت بدلا من العملة وحفظ جوازات السفر وغيرها من المستندات المهمة في أمانات الفنادق في الدول المسافر إليها.

العقيد عادل الحشاش

حملة أمنية لـ «الأحمدي»: تسفر عن ضبط 289 مخالفاً وآسيوي للضابط: «أنت يخلي أنا يروح أنا يعطي أنت 2000 دينار»

انتهت حملة أمنية قام بها رجال أمن الأحمدي مساء أول من أمس، الى ضبط 289 وافدا مخالفا لقانون الاقامة والقبض على 32 مطلوبا على ذمة عدد من القضايا الجنائية والمدنية من بينهم مواطنان ومقيمان، كما أسفرت الحملة التي تمت بتوجيهات مباشرة من مدير أمن محافظة الأحمدي اللواء عايض العتيبي وقيادة المقدم فالح الهذيلي الدوسري عن ضبط مروج خمور آسيوي سقط بـ 126 زجاجة خمر محلي الصنع، وقال مصدر أمني إن الآسيوي الذي تم ضبطه في منطقة المنقف حاول رشوة الضابط الذي ألقى القبض عليه بـ 2000 دينار مقابل إطلاق سراحه.

وأضاف المصدر الأمني أن ضابطا و10أفراد من أمن الأحمدي أقاموا نقطة تفتيش ضمن نقاط التفتيش العديدة التي تمت إقامتها في عدد من مناطق المحافظة، ورصد الضابط ورجاله آسيويا يقود سيارة صغيرة يحاول تجاوز الحاجز، وهو ما أثار ريبتهم فتوجهوا له لاستيقافه، إلا أنه ترجل من سيارته وفر على قدميه، ليقوم الضابط وعدد من الافراد بمطاردة الآسيوي حتى تمكنوا من القبض عليه.

المتهم وامامه كمية الخمور المضبوطة

وقال المصدر: عندما تم استيقاف الآسيوي طلب محادثة الضابط على انفراد، فأذن له الضابط بذلك، ليفاجئ بالآسيوي يقول له «أنت يخلي أنا يروح أنا يعطي أنت 2000 دينار»، وكانت هذه الجملة كافية لأن يحيل الضابط الآسيوي بتهمة الرشوة، بالاضافة الى تهمة ترويج وحيازة خمور، الى مخفر المنطقة لاتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة.

وأشار المصدر الى أن الحملة تمت بمشاركة رئيس الدوريات سلمان المطيري والنقيب محمد فيصل العجمي والنقيب مبارك حمادة والملازم أول طلال راشد المطيري، وخلالها انطلقت حملة مرورية موازية للحملة الأمنية وأسفرت عن تحرير 250 مخالفة مرورية وحجز 6 مركبات.

● عبدالله قنيص هاني الظفيري

مواطنة تسقط بـ 40 ألف حبة كابتي خبأتها في «بوتات نسائية»

تمكن رجال جمارك المطار مساء أول من أمس من ضبط مواطنة حاولت ادخال 40 ألف حبة كبتاغون كانت قد خبأتها في «بوتات نسائية» وسط حقائبها، وقال مصدر جمركي ان رجال جمارك المطار اشتبهوا بمواطنة كانت تقوم بإنهاء إجراء سفرها وبدا عليها الارتباك الشديد، وعليه قاموا برصدها حتى ادخلت حقائبها الى جهاز الأشعة، وتركوها حتى تناولت حقائبها من الجهة الأخرى، وهنا طلب منها رجال الجمارك فتح حقائبها ليقوموا بتفتيشها، وكانت المفاجأة ان الحقيبة تضم بوتات نسائية وبفتحها من الداخل تبين أنها تحوي كمية كبيرة من حبوب الكبتاغون أو ما يعرف باسم «الكابتي» بين أواسط مدمنيها.

وعليه تم تسجيل محضر بالواقعة وتحريز الحبوب وإحالة المواطنة الى جهات الاختصاص لاستكمال التحقيقات معها.

● محمد الجلاهمة ـ هاني الظفيري

حبوب الكابتي داخل «بوتات نسائية»

تسجيل 25938 مخالفة مرورية خلال نهاية الأسبوع

قامت الإدارة العامة للمرور بسلسلة من الحملات المفاجئة في المحافظات الست خلال عطلة نهاية الأسبوع أسفرت عن تسجيل 25938 مخالفة مرورية وحجز 856 مركبة ودراجة نارية وإحالة 172 شخصا إلى نظارة المرور. وذكرت الإحصائية الصادرة انه تم تسجيل 5281 مخالفة مرورية في نطاق محافظة العاصمة وحجز81 مركبة وحجز 24 دراجة نارية وإحالة 40 شخصا إلى النظارة، بينما تم توقيع 3300 مخالفة وحجز 102 مركبة في محافظة الفروانية، وإحالة 27 شخصا إلى النظارة. وأضافت أن محافظة حولي سجلت 6500 مخالفة وتم حجز 77 مركبة، وإحالة 57 شخصا إلى النظارة. وفي محافظة مبارك الكبير تم تسجيل 303 مخالفات وحجز 4 مركبات، بينما بلغت المخالفات في الجهراء 1481 مخالفة وحجز 17 مركبة وإحالة شخص إلى نظارة المرور. وأشارت إلى أن إدارة العمليات بالإدارة العامة للمرور سجلت 3860 مخالفة خلال عطلة نهاية الأسبوع وقامت بحجز 483 مركبة، وإحالة 41 شخصا إلى نظارة المرور وإحالة حدث وحجز 2 دراجة نارية، وتم تسجيل 316 مخالفة وحجز 4 مركبات في المطار. وقد بلغ إجمالي الحوادث المرورية في عطلة نهاية الأسبوع 1356 حادثا، كما تم تنفيذ 25 أمر خدمة.

وتهيب إدارة الإعلام الأمني بقائدي المركبات الى ضرورة الالتزام بقواعد وآداب المرور والعمل بمدلول العلامات المرورية واللوحات الإرشادية والخطوط الأرضية لعدم الوقوع في المخالفات وحماية مستخدمي الطريق والممتلكات العامة والخاصة من الآثار الناجمة عن الحوادث المرورية.